يعد أحد أهم موارد لتمويل جماعات مسلحة في البلاد

مصر وتونس والجزائر تتسق سويا لمنع تهريب النفط الليبي

الجزائر – «وكالات»: بدأت 3 دول مجاورة لليبيا عمليات تنسيق أمني، لمنع تهريب النفط وبعض مشتقاته برا وبحرا، والذي يعد أحد أهم موارد تمويل جماعات مسلحة في البلاد، حسب مصدر أمني جزائري طلب عدم كشف هويته.وقال المصدر الأمني الجزائري ان «خبراء وضباط أمن من مصر وتونس والجزائر التقوا في اجتماع بالجزائر بداية شهر يناير/كانون الثاني الجاري، في اجتماع لتنسيق الجهود من أجل منع تهريب النفط من ليبيا عبر الشاحنات برا، وعبر السفن الصغيرة بحرا، وذلك بتسيير دوريات عبر حدود الدول الثلاث مع ليبيا». -بحسب وكالة أنباء الأناضول-.

واضاف «الفصائل المسلحة المتصارعة في ليبيا لن تحصل على المال إلا عبر تهريب النفط إلى الخارج، وفي حالة منع تهريبه فإن مواردها المالية المحدودة ستمنعها من مواصلة القتال، وهو ما سيصب في مصلحة الشعب الليبي بتعزيز فرص الجلوس إلى «طاولة الحوار وترجيح كفة الحل السياسي للأزمة». ووفقا لذات المصدر فإن «الدول المجاورة لليبيا تعمل على منع تهريب النفط بسبب المخاوف من ارتباط مهربي النفط بجماعات سلفية جهادية تابعة لتنظيمي داعش والقاعدة». ولم يتسن الحصول على تعليق رسمي من الدول الثلاثة التي ذكرها المصدر الأمني. واندلعت في 13 ديسمبر الماضي معارك مسلحة بالقرب من الهلال النفطي، شرق ليبيا، بعد هجوم قوات «فجر ليبيا» المسيطرة على طرابلس والمكونة من ثوار مدينة مصراته والزاوية وغريان، وتحسب على تيار الإسلام السياسي على منطقة الهلال النفطي، لمحاولة السيطرة عليه ضمن عملية أطلق عليها اسم «شروق ليبيا».

النفط الليبي يتعرض للتهريب على أيدي الجماعات المسلحة

■ التهريب يتم بواسطة الشاحنات برا والسفن الصغيرة بحرا ومكافحته بتسيير دوريات عبر حدود الدول الثلاث

وتعاني ليبيا أزمة سياسية بين تيار محسوب على الليبراليين وآخر محسوب على الإسلاميين زادت حدته مؤخرا. ما أفرز جناحين للسلطة في البلاد لكل منهما مؤسساته الأول: البرلمان المنعقد في مدينة طبرق (شرق)، والذي تم حله مؤخرا من قبل المحكمة الدستورية العليا، وحكومة عبد الله الثني المنبثقة عنه.أما الجناح الثاني للسلطة، فيضم، المؤتمر الوطني العام (البرلمان السابق الذي استأنف عقد جلساته مؤخرا)، ومعه رئيس الحكومة عمر الحاسي، ورئيس أركان الجيش جاد الله العبيدي الذي أقاله مجلس النواب

بهدف الحد من المخاطر القانونية المستقبلية المترتبة عليها

خبراء: عواقب قانونية للشركات التي لا تقوم بحماية استحقاقات نهاية الخدمة لموظفيها

■ كريرار: استثمار الأموال لدفع استحقاقات نهاية الخدمة يوفر حماية قوية لكل من الموظفين وأصحاب العمل

أكد عدد من خبراء التمويل والتأمين أن الشركات التي لا تقوم بحماية استحقاقات نهاية الخدمة لموظفيها في المنطقة ستواجه عواقب قانونية جراء ذلك في المستقبل.

وفي هذا الصدد قال دنكان كريرار رئيس قسم استحقاقات الموظفين لدى مجموعة نيكرس مجموعة الاستشارات والخدمات المالية الأكبر في المنطقة: «يتوجب على كافة أصحاب العمل دفع تعويض نهاية الخدمة لموظفيهم استنادا إلى عدد الموظفين ورواتبهم والوقت الذي قضوه في العمل لدى هذه الشركات».

وتابع: «يمكن أن تتراكم الاستحقاقات على الشركات لتصبح في تاريخ ما في المستقبل مدينة بمبالغ مستحقة لموظفيها وفي حال عدم تمكن الشركة لسبب ما من دفع الاستحقاقات القانونية لموظفيها عند نهاية الخدمة ستصبح هذه الشركات مسؤولة قانونيا عن أعباء الدين المستحق عليها».

وبإمكان الشركات بالاستفادة من خدمة تمويل استحقاقات نهاية الخدمة والتي تقوم عبرها باستثمار المال لتتوافق مع مسؤولياتها تجاه تعويض نهاية الخدمة حماية أعمالها في حال لم تتمكن من دفع استحقاقات نهاية الخدمة الخاصة بموظفيها.

وأضاف كاريرار قائلا: «لم يتم تكليف الشركات للقيام بهذا الاستثمار إلا أنه يعتبر من أفضل الممارسات المتبعة لحمايتها من أية مسؤوليات قانونية يمكن أن تواجهها في المستقبل».

وتابع: «يترتب على عدم الاستفادة من خدمة تمويل استحقاقات نهاية الخدمة الكثير من المخاطر، إذ تفترض الشركات أن لديها الكاش النقدي الكافي لدفع هذه الاستحقاقات في حال ورودها. وفي حال عدم تمكنها من دفع هذه الاستحقاقات لأي سبب كان، فإن الشركة ستقع تحت عبئ هذا الدين ويمكن أن تدخل في مشاكل قانونية جدية».

وفي دراسة عالمية أجريت في العام 2014 حول استحقاقات نهاية الخدمة أشارت 84 بالمائة من الشركات المستطلعة في منطقة الشرق الأوسط إنها لا تقوم بتمويل استحقاقات نهاية الخدمة بل تقوم بدفع هذه الاستحقاقات من أصول الشركة عند ورودها. ويواجه أصحاب العمل في دول الخليج العربي استحقاقات نهاية خدمة بنسبة إجمالية تبلغ بين 15 – 16 مليار دولار وفقاً لإحصائيات صادرة عن دراسة عالمية أجريت في العام 2010.

كما تنصح الشركات في المنطقة في النظر في اتاحة خطط الادخار والتقاعد لموظفيهم وعلى الرغم أن مثل هذه الخطط لا يمكن أن تستعيض عن استحقاقات نهاية الخدمة إلا أنها يمكن أن تحمي الوضع المالي للموظف على المدى الطويل ويمكن أن تكون وسيلة فعالة للحفاظ على راس المالي لأصحاب العمل.

وأشار كريرار إلى أن الشركات باتت تدرك الفوائد المترتبة على مثل هذه الخطط لموظفيها وقال: «إن خطط التقاعد والادخار تعتبر هامة جداً لأنها تساعد في ضمان حصول الموظف على المال الذي يحتاجه بعد التقاعد». وتابع: «من وجهة نظر أصحاب العمل يمكن لمثل هذه الأدوات أن تعزز من سمعة واسم الشركة كواحدة من الشركات المفضلة والمميزة كما أنها تساعد في زيادة مستوى رضا وسعادة الموظفين نظرا للحماية المالية التي توفرها مثل هذه الخطط».

«ويوفر اقتصاد منطقة الخليج العربي الخالي من الضرائب بيئة مفضلة لتأسيس خطط تقاعد ومعاش جيدة والتي يمكن ربطها مع خطط ادخار مؤسسية طويلة الأمد».

«وعلى النقيض مما هو متبع في المملكة المتحدة حيث تؤثر الأنظمة الضريبية على خطط التقاعد ودفع المستحقات يوجد درجة من المرونة تساعد على وضع هذه الخطط. فمن المعروف أن خطط التقاعد تعتمد كلياً على الضرائب فعلى سبيل المثال تحصل في المملكة المتحدة على تخفيضات في الضرائب عند المساهمة في أي من خطط التقاعد إلا أنه في هذه الحالة لا تحصل على المال إلا عند التقاعد».

ونظراً لعدم وجود أي فوائد أو خفض للضرائب هنا فلا يوجد أي قيود على كيفية الحصول على المال أيضا. لذلك فإن معظم الشركات التي توفر خطط التقاعد في الإمارات العربية المتحدة ستتيح للموظفين إمكانية الوصول الفوري لهذه الأموال في حال قرروا الاستقالة أو ترك العمل. ويمكن لمثل هذه المرونة أن تكون ذات فائدة متبادلة للطرفين الموظفين وأصحاب العمل».

كريرار

■ خطط التقاعد والادخار تعتبر مهمة جداً لأنها تساعد في ضمان حصول الموظف على المال الذي يحتاجه بعد التقاعد

خبراء: توقعات بتراجع كلفة الاستيراد من الأسواق الخارجية وتحديداً الأوروبية

ارتفاع الدرهم يقلص فاتورة استيراد الإمارات 33 ملياراً

توقع خبراء ومستوردون تراجع كلفة الاستيراد من الأسواق الخارجية وتحديدا الأوروبية واليابانية خلال النصف الثاني من العام الحالي بنسبة تتراوح بين 5 إلى 10% بالتزامن مع الارتفاعات القوية التي سجلها الدرهم أمام كل من الين واليورو خلال العام الماضي وبنسب تتراوح بين 12 و14% بالإضافة إلى التراجع المحتمل في تكلفة الشحن نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط.

وأسهمت الارتفاعات القوية للدرهم أمام كل من الين واليورو في تحقيق وفورات في فاتورة الاستيراد من بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان خلال العام الماضي بنحو 33 مليار درهم، بحسب تحليل مقارن لمتوسط أسعار صرف اليورو والين أمام الدرهم خلال العامين 2013 و2014، والتي أظهرت هبوطا في كلفة الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال العام 2014 بنحو 50 مليار درهم وهبوطا بنحو 6،4 مليار درهم للواردات من اليابان، بحسب «البيان» الإماراتية.

وفيما تشير التوقعات إلى مواصلة الدولار الأميركي والدرهم الإماراتي المرتبط به لأدائهما القوي خلال النصف الأول من العام يرى خبراء في المقابل أن هذا الارتفاع سيطرح تحديا أمام قطاعات اقتصادية أخرى أبرزها قطاع السياحة والتجارة الخارجية وقطاع الصادرات وإعادة الصادرات.

وتأتي هذه التوقعات بعد أن سجل سعر صرف الدرهم الإماراتي خلال العام 2014 ارتفاعات قياسية أمام كافة العملات العالمية والإقليمية مستفيدا من قوة الدولار المتصاعدة أمام هذه العملات منذ الربع الأخير من العام والتي وصلت ذروتها مع نهاية تعاملات السنة.

وأنهى الدرهم تعاملات العام الماضي مرتفعا أمام العملة الأوروبية اليورو بأكثر من 12.3%، وبنحو 14% أمام الين الياباني وبنحو 5.7% أمام الجنيه الاسترليني وبنسبة 9.7% أمام الفرنك السويسري

وتوقع الخبير المالي ومدير عام شركة الفردان للصرافة أسامة آل رحمة أن يستفيد المستوردون في الإمارات من قوة الدرهم أمام العملات الأجنبية في الفترة الماضية وكذلك من تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية مشيرا إلى قوة الدرهم المرتبط بالدولار سيسهم في تقليص كلفة الاستيراد من العديد من الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية واليابانية بنسب مختلفة لكنه أوضح أن هذا التراجع لن يحدث ويستلزم استمرار قوة العملة لفترة أطول وذلك بالنظر لأن تعاقدات التجار دائما ما تأتي ضمن سياسة الشراء الأجل وغير الفوري للسلع، لهذا فإن الهبوط يتوقع أن يحدث في التعاقدات الجديدة.

وأشار خبير في مجال استيراد السلع الغذائية إلى أنه من المتوقع أن تشهد أسعار السلع المستوردة من أوربا انخفاضا على المدى المتوسط لكن ليس بمستوى التراجع في سعر صرف اليورو مقابل الدرهم موضحا أن سياسات التسعير في دول الاتحاد الأوروبي تتم مراجعتها دوريا مع كل صعود وهبوط صرف اليورو حيث يتم رفع أسعار المنتجات المصدرة بنسب محددة عند تراجع قيمة العملة، أو تخفيضها مع ارتفاع قيمة العملة لتحفيز التصدير.

تعد واحدة من أبرز الشركات الريادية بالمنطقة في مجال تخزين وحماية البيانات

«كوندو بروتيغو» تحتفل بمرور عشرة أعوام على تأسيسها

سافينا باسكار

أكدت «كوندو بروتيغو» التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لأعمالها التزامها الثابت بتزويد الشركات والمؤسسات بالدولة وعموم بلدان المنطقة بالخدمات الاستشارية التقنية المتوافقة مع أفضل المعايير العالمية وذلك بمناسبة احتفالها بمرور عشرة أعوام على تأسيسها.

وتأسست «كوندو بروتيغو» عام 2005 على يد أندرو كالثورب الرئيس التنفيذي للشركة، وسافينا باسكار مدير عام الشركة وتعد اليوم واحدة من أبرز الشركات الريادية بالمنطقة في مجال تخزين وحماية البيانات.

وفي هذا الصدد تقول سافينا باسكار: «انطلقنا كشركة ناشئة في عام 2005 واستطعنا طوال الأعوام العشرة الماضية أن نوطد سمعتنا ومكانتنا وأن نستحوذ على مكانة رفيعة بين أهم الشركات المزودة بحلول التقنية المعلوماتية بالدولة والمنطقة.

واليوم تملك كوندو بروتيغو أكبر حصة سوقية بدولة الإمارات العربية المتحدة على صعيد حلول إنشاء واسترداد النسخة الاحتياطية المتوافقة بدقة مع احتياجات كل شركة ومؤسسة».

وعزت باسكار ما حققته «كوندو بروتيغو» إلى الإصرار والتركيز على التميز فقد استند نمو الشركة إلى أسس راسخة وكانت تمهد لتوسيع نطاق حلولها وخدماتها بتعزيز قدراتها التقنية والاحترافية.

وفي هذا السياق، تقول باسكار: «كوندو بروتيغو ليست شركة موزعة بل مزود رائد بالحلول المقرونة بالخدمة الاستشارية المتخصصة. وبتعبير آخر تزود الشركة عملاءها بالحلول المقرونة بالدعم التام بدءاً من مرحلة تصميم الحلول وتنفيذها ووصولاً إلى خدمة دعم ما بعد البيع».

وتتابع قائلة: على سبيل المثال بدأنا بحلول تخزين مكتبية أساسية قبل الانتقال إلى حلول الأرشفة وإنشاء النسخة الاحتياطية بعدئذ انتقلنا إلى حلول التوافرية الفائقة واسترداد النسخة الاحتياطية عند حدوث الكوارث وكنا حريصين على أن تكون طواقم العمل لدينا مدربة ومؤهلة بالشكل الأمثل لتلبية متطلبات كل مرحلة من مراحل نمو الشركة. وبعد أن كنا نزود عملاءنا بحزمتين اثنتين من الحلول لا أكثر، يزيد عدد الحلول التي نوفرها لعملائنا اليوم عن العشرين».

يختص بالاستثمار في أسهم الشركات الأوروبية بالتعاون مع «بيونير إنفستمنتس»

«كيو إنفست» يطلق صندوقاً استثمارياً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية

الدوحة– لندن: أعلن أمس "كيو إنفست"، المصرف الاستثماري الرائد في قطر وأحد أبرز مؤسسات التمويل الإسلامي على مستوى العالم، عن إطلاقه صندوقاً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يختص بالإستثمار في أسهم الشركات الأوروبية، وذلك بالتعاون مع "بيونير إنفستمنتس"، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال إدارة الأصول، والتي تدير أصولاً تتجاوز قيمتها 26 مليار دولار أمريكي×. سيركز الصندوق، الذي ستتولى إدارته شركة "بيونير إنفستمنتس" تحت إشراف أندرو أريوثنوت، مدير الصندوق ، على الإستثمار في الشركات الأوروبية الرائدة ذات رؤوس الأموال الكبيرة والمتوسطة. ستتم إدارة الصندوق وفق استراتيجية نشطة من قبل خبراء مختصين من فريق الاستثمار في الأسهم الأوروبية لدى "بيونير إنفستمنتس"، يعتمدون على نهج مدروس ومبني على الأبحاث المتعمقة و لديهم خبرات واسعة في مجال الإستثمار في الأسهم الأوروبية تتجاوز الخمسة عشر عاما، حققوا خلالها نتائج ممتازة على المدين المتوسط والطويل. خلال الدورات المختلفة للأسواق. و لتلك الأسباب، فإن الإستراتيجية الإستثمارية للصندوق الجديد ستشبه إستراتيجية صندوق "بيونير" للأسهم الأوروبية الركزة، والتي تدير حاليا أصولا تقدر قيمتها بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي××. وقد أدار أندرو أريوثنوت هذا الصندوق منذ العام 2001. وقال الدكتور عاطف أحمد، رئيس إدارة الأصول لدى "كيو إنفست": "يعزز إطلاق هذا الصندوق نمو باقة الخدمات والمنتجات التي نوفرها لعملائنا، حيث نقدم لهم فرصة الوصول إلى محافظ استثمارية تختص بأسواق الأسهم الأوروبية. ولدينا قناعة راسخة بأن الأوضاع الراهنة في القارة الأوروبية ستؤثر إيجابا على الشركات الأوروبية، بما في ذلك تراجع قيمة اليورو وأسعار النفط المنخفضة، إلى جانب إحتمال إطلاق البنك المركزي الأوروبي لخطة التيسير الكمي، مما من شأنه خلق فرص إستثمارية جذابة على المدى المتوسط. ونحن متحمسون جدا إزاء هذه الشراكة، ونتطلع قدما للعمل مع فريق الإستثمار لدى 'بيونير إنفستمنتس'."